



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER



ورقة مختصرة حول قطاع إعادة التدوير



قطاع تطوير الأعمال | مركز الاستثمار والدراسات
جميع الحقوق محفوظة ©

إخلاء مسؤولية

إخلاء مسؤولية

أُعَدَّ هذا التقرير من غرفة الشرقية للإفادة مما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدّثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو صحة المعلومات؛ ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو فوات ربح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

المحتويات

4	مقدمة.....
5	المحور الأول: التعريف بقطاع عادة التدوير وأهميته.....
8	المحور الثاني: اتجاهات قطاع إعادة التدوير بالمملكة.....
12	المحور الثالث: تحديات إعادة التدوير وأهم جهود المملكة للنهوض بالقطاع.....
18	المحور الرابع: الاتجاهات والفرص المستقبلية لقطاع إعادة التدوير.....
22	النتائج والتوصيات
27	المراجع.....

مقدمة

تقوم المملكة العربية السعودية ممثلة في وزارة البيئة والمياه والزراعة، والمركز الوطني لإدارة النفايات (MWAN)، والشركة السعودية للاستثمار في إعادة التدوير (SIRC) بجهود مضيئة لإرساء دعائم الاقتصاد الدائري في المملكة عن طريق تشجيع أولويات الحلول المستدامة لتدوير المخلفات والنفايات في سائر أرجاء المملكة، بجانب السعي نحو نقل التقنية والمعرفة اللازمة للنهوض بقطاع إعادة التدوير بالمملكة لمواكبة مستهدفات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لاسيما الهدف الثاني عشر الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والهدف الثالث عشر الخاص بالعمل المناخي وغيرهم من الأهداف ذات الصلة، بالإضافة إلى مواكبة أهداف رؤية المملكة 2030 من أجل تحقيق اقتصاد مستدام ومزدهر، ومجتمع حيوي، وكذلك المبادرات الوطنية ذات الصلة مثل مبادرة السعودية الخضراء، وفي هذا الإطار ستسلط ورقة العمل الضوء على التعريف بقطاع التدوير وأهميته، بجانب تسليط الضوء على اتجاهات قطاع التدوير في المملكة، بالإضافة لأهم التحديات التي تواجه القطاع والتوقعات المستقبلية لقطاع التدوير في المملكة على النحو التالي:

المحور الأول

التعريف بقطاع عادة التدوير وأهميته.

المحور الثاني

مؤشرات قطاع إعادة التدوير بالمملكة.

المحور الثالث

تحديات إعادة التدوير وأهم جهود المملكة للنهوض بالقطاع.

المحور الرابع

الاتجاهات والفرص المستقبلية لقطاع إعادة التدوير.

المحور الأول التعريف بقطاع إعادة التدوير وأهميته



تعريف القطاع وأنواعه

تعريف إعادة التدوير

يقصد بقطاع إعادة التدوير جمع المخلفات من مواد يعينها مثل البلاستيك والورق والزجاج والمعادن وغيرهم من المواد بهدف تحويلها إلى مواد خام بغرض إعادة استخدامها في عملية إنتاجية جديدة تكون جودة المنتجات الناتجة عنها أقل من جودة المنتجات الأصلية وسيتم توضيح أنواع إعادة التدوير كالتالي:

إعادة التدوير الأولية

يتم في هذا النوع إعادة استخدام المنتجات أو المواد القابلة لإعادة الدوير دون تغيير في حالتها الأصلية بمعنى استخدامها مرة أخرى للغرض الذي تمّ إنشاؤها من أجله على سبيل المثال الإلكترونيات، والأواني الزجاجية.

إعادة التدوير الثانوية

يشمل هذا النوع إعادة توجيه المواد أو المنتجات لغرض آخر دون معالجتها، عن طريق استخدامها بطريقة مختلفة في أنشطة أخرى ومثال على ذلك إعادة استخدام الأوراق، والخشب، والمواد البلاستيكية والمعدنية في مشاريع الحرف اليدوية.

إعادة التدوير الثلاثية

يقوم هذا النوع على التغيير الكيميائي للمنتجات أو المواد لجعلها قابلة لإعادة الاستخدام سواء داخلياً أو خارجياً حيث من الممكن أن يتم إعادة تدوير المنتج أو المادة خارجياً ثم تسترد ويُعاد معالجتها من خلال منشأة عامة، ومن جهة أخرى قد تكون عملية داخلية تتم داخل المصانع.



التعريف بقطاع إعادة التدوير وأهميته

أهمية قطاع إعادة التدوير

يُعدّ قطاع إعادة التدوير بعيد من المنافع على الفرد والمجتمع لذا يحظى هذا القطاع بعناية مختلف دول العالم لما له من آثار إيجابية وأهمية خاصة في إحداث التنمية الاقتصادية والمجتمعية وفي هذا السياق سيتم استعراض أهمية قطاع إعادة التدوير في النقاط التالية:



خفض التلوث وحماية البيئة

يلعب هذا القطاع دور محوري في تقليل كميات النفايات التي يتم التخلص منها عن طريق الدفن أو الحرق أو الترميد مما يخفف من حدوث التلوث سواء في الهواء أو التربة أو المياه.



تنمية الاقتصاد الدائري

يسعى إلى خلق نموذج جديد للاقتصاد قائم على تصميم أنظمة ونماذج أعمال للحفاظ على أقصى قيمة للموارد من خلال الإدارة الفاعلة للمواد والمنتجات، وعلى وجه التحديد الحد من الهدر وإعادة الاستخدام الأقصى للمواد وإعادة تصنيعها وتدويرها.



تعزيز المحتوى المحلي وخفض الاستيراد

يسعى إلى خلق نموذج جديد للاقتصاد قائم على تصميم أنظمة ونماذج أعمال للحفاظ على أقصى قيمة للموارد من خلال الإدارة الفاعلة للمواد والمنتجات، وعلى وجه التحديد الحد من الهدر وإعادة الاستخدام الأقصى للمواد وإعادة تصنيعها وتدويرها.



دعم استدامة الموارد

إن هذا القطاع يقوم بدور هام في الحفاظ على الموارد بمختلف أنواعها مثل المعادن والوقود الأحفوري ومخزونات المناجم، والأشجار وغيرها من الموارد الهامة لأن إعادة استخدام المواد أو إعادة تدويرها يحد من استخدام المواد الجديدة.

التعريف بقطاع إعادة التدوير وأهميته

المحور الثاني

مؤشرات قطاع إعادة التدوير بالمملكة



الاستثمار في قطاع إعادة التدوير

- بلغ إجمالي رأس المال الثابت لأنشطة المرتبطة بإدارة النفايات وإعادة التدوير حوالي 376.1 مليون ريال سعودي عام 2023م وفي هذا السياق تستهدف المملكة تدوير حوالي 42% من النفايات في عام 2035 مما يقتضي ضخ مزيد من الاستثمارات في قطاع إعادة التدوير مما ينعكس إيجاباً على تكوين رأس المال الثابت، واستدامة الموارد الطبيعية وأيضاً الاستدامة البيئية يضاف إلى ذلك خفض التكاليف الاقتصادية المرتبطة بالنفايات وإعادة تدويرها على النحو الذي يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.
- كما يغلب على القطاع المنشآت متناهية الصغر حيث بلغت حصتها السوقية حوالي 70.2% في أنشطة جمع النفايات ومعالجتها وتصريفها واسترجاع المواد، بجانب نحو 63.5% لأنشطة المعالجة وخدمات إدارة النفايات الأخرى.

إحصاءات الاستثمار والحصة السوقية بقطاع إعادة التدوير وإدارة النفايات

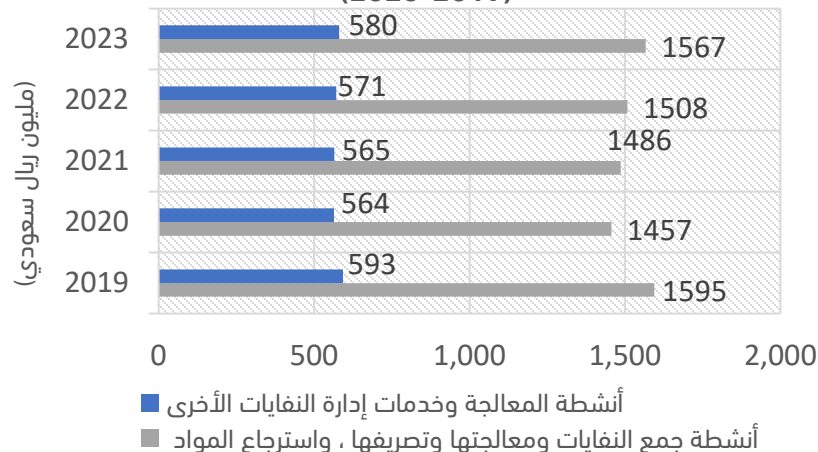
المؤشر	أنشطة جمع النفايات ومعالجتها وتصريفها واسترجاع المواد	أنشطة المعالجة وخدمات إدارة النفايات الأخرى
إجمالي تكوين رأس المال الثابت عام 2023م	50.62 مليون ريال	325.5 مليون ريال
الحصة السوقية للمنشآت متناهية الصغر عام 2024م	70.2%	63.5%

المصدر: الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بيانات أطلس الأعمال 2024م.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، المسح الاقتصادي الشامل 2023م.

الناتج المحلي لأنشطة إعادة التدوير وإدارة النفايات بالمملكة

- من الملاحظ أن حجم أنشطة إدارة النفايات ومعالجتها ككل لم يتجاوز ناتجه المحلي حوالي 2.15 مليار ريال سعودي عام 2023 مما يشكل تحدياً لنمو القطاع الذي يتطلب مزيد من الاستثمارات لتحقيق طفرة في قطاع إعادة التدوير.

تطور الناتج المحلي أنشطة جمع وإدارة النفايات ومعالجتها وتصريفها واسترجاعها خلال الفترة (2019-2023)

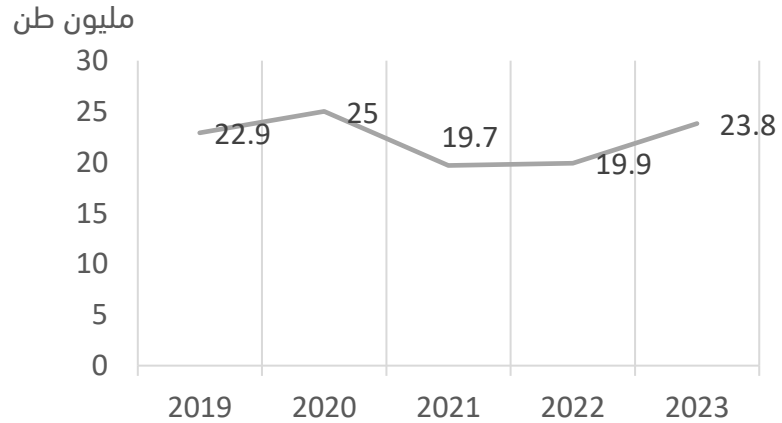


المصدر : الهيئة العامة للإحصاء.

تناقص ملحوظ في حجم النفايات منذ عام 2020

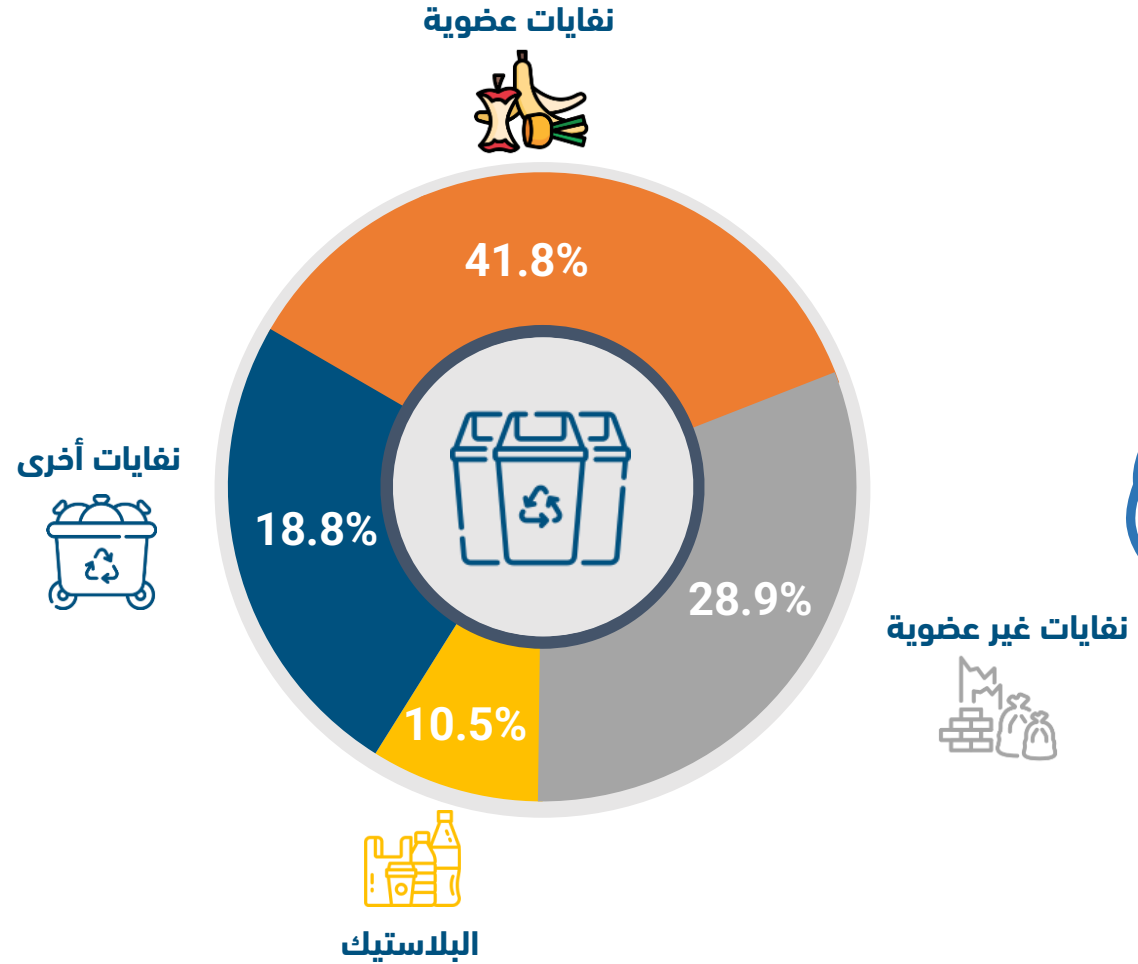
- بلغ حجم النفايات في المملكة حوالي 23.8 مليون طن عام 2023، مقارنة بحوالي 19.9 مليون طن عام 2022، كما بلغ متوسط إجمالي النفايات البلدية حوالي 22.3 مليون طن خلال الخمس سنوات، حيث بلغ متوسط إنتاج الفرد من المخلفات البلدية بالمملكة حوالي 1.4 كيلو جرام يوميًا.

تطور إجمالي النفايات البلدية خلال الفترة (2019 - 2023) م



المصدر : الهيئة العامة للإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات البيئية 2023م.

النفايات البلدية المجمعة حسب النوع خلال عام 2023م

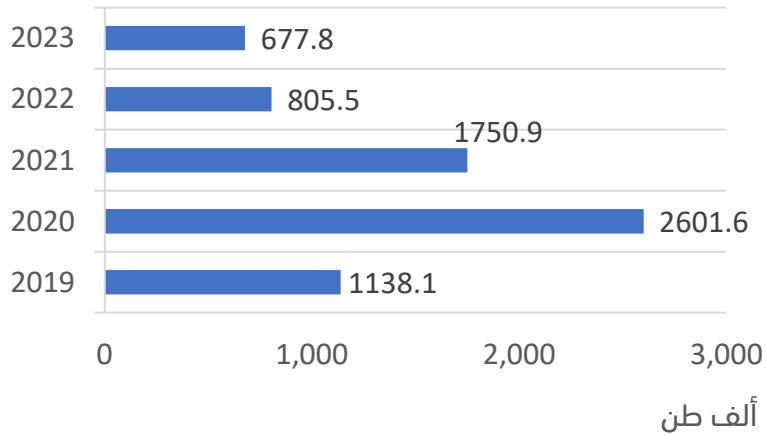


مؤشرات قطاع
إعادة التدوير
بالمملكة

تراجع نسب إعادة تدوير النفايات البلدية

- علي الرغم من الحجم الكبير للنفايات البلدية المراكمة سنويًا إلا أن ضعف عمليات الفرز وتصنيف النفايات من المصدر وخلطها بالنفايات العضوية تحول دون الاستفادة من إعادة التدوير تلك النفايات حيث لم تزد نسبة النفايات المعاد تدويرها عن 3% عام 2023م بإجمالي 667.8 ألف طن.

إجمالي النفايات البلدية المُعاد تدويرها خلال الفترة (2019 - 2023م)



المصدر : الهيئة العامة للإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات البيئية 2023م.

أعداد المنشآت

عدد المنشآت العاملة في أنشطة جمع النفايات ومعالجتها وتصريفها واسترجاع المواد في كافة مناطق المملكة عام 2024م.

1308
منشأة

عدد المنشآت العاملة في المعالجة وخدمات إدارة النفايات الأخرى في كافة مناطق المملكة عام 2024م.

57
منشأة

المصدر : الهيئة العامة للإحصاء.

أعداد العمالة

عدد العاملين في قطاع أنشطة جمع النفايات ومعالجتها وتصريفها، واسترجاع المواد عام 2024م.

71.6
ألف عامل

عدد العاملين في قطاع أنشطة جمع النفايات ومعالجتها وتصريفها، واسترجاع المواد عام 2024م.

16.3
ألف عامل

المصدر : الهيئة العامة للإحصاء.

مؤشرات قطاع
إعادة التدوير
بالمملكة

المحور الثالث

تحديات إعادة التدوير وأهم
جهود المملكة للنهوض بالقطاع



تحديات قطاع إعادة التدوير بالمملكة



قلة حجم الاستثمارات في تقنيات إعادة التدوير وإدارة النفايات وكذلك مختلف أنشطة التدوير لاسيما من قبل القطاع الخاص حيث إن معظم الاستثمارات الموجهة للقطاع في الأغلب تأتي في الأغلب من استثمارات حكومية حيث لم تتجاوز الاستثمارات الإجمالية الموجهة لنشاط إدارة النفايات والمعالجة والتصريف وإعادة التدوير نحو 376.12 مليون ريال سعودي عام 2023.



صعوبة إعادة تدوير بعض المواد نظرًا لأن إعادة تدويرها يسبب التلوث أو تكون ذات تكلفة مرتفعة أو حدوث مشكلات متعلقة بجودة المنتجات المُعاد تدويرها فعلى سبيل المثال يعتبر البلاستيك من نوع PVC من المواد المعقدة في إعادة تدويرها لذا تحجم المنشآت والمشروعات عن الاستثمار في إعادة تدوير هذه النوعية من المواد.



محدودية انتشار الحاويات الرباعية المخصصة لإعادة تدوير كافة المواد سواء كانت مواد عضوية، أو غير عضوية، أو الورق، أو البلاستيك في مختلف مناطق المملكة حيث لا يزال الاعتماد الأساسي على حاويات القمامة التقليدية التي يتم خلط القمامة فيها بمختلف أنواعها.



الوعي حول فرز النفايات سواء النفايات المنزلية أو الصناعية حيث تُخلط النفايات مع بعضها البعض مما يصعب من عملية الفرز ويؤدي إلى انخفاض جودة المواد القابلة لإعادة التدوير ويزيد من أخطار التلوث إذ تمت إعادة تدوير تلك النفايات.

تحديات قطاع إعادة التدوير بالمملكة



محدودية انخراط القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في قطاع إعادة التدوير وإدارة النفايات
فلا تزال المؤسسات الحكومية هي التي تقود نمو قطاع إعادة التدوير فمن الضروري انخراط القطاعين الخاص وغير الربحي لتحقيق المستهدفات الوطنية المنشودة دون الاعتماد فقط على الجهات الحكومية.



لا يزال الاستثمار في الأجهزة الإلكترونية الخاصة بجمع البلاستيك مركز في مناطق بعينها في المملكة
فعلى الرغم من وجود أجهزة جمع البلاستيك الإلكترونية في بعض المراكز التجارية أو الأسواق الكبيرة من قبل شركة سرك إلا أنها لا تزال غير منتشرة بشكل ملحوظ في مختلف مناطق المملكة.



عدم تفضيل المصانع والمستثمرين للمواد المعاد تدويرها
نظرًا لتفاوت جودة المعاد تدويرها وارتفاع تكلفة المواد المعاد تدويرها مقارنة بالمواد الجديدة ويرجع ذلك إلى سوء عمليات الفرز وقدم المعدات، وبالتالي لا تكون المواد المعاد تدويرها بمستويات الجودة المطلوبة.



تسعي منظومة البيئة التي تبنتها وزارة البيئة والمياه والزراعة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر خطط واستراتيجيات مدروسة في قطاعاتها كافة، ومنها الاستراتيجية الوطنية للبيئة التي تتضمن إطاراً مؤسسياً واضحاً يحتوي على أكثر من (65) مبادرة في القطاع تستثمر أكثر من (55) مليار ريال.

خطة الوزارة لتطوير قطاع النفايات

تابع- تحديات إعادة التدوير وأهم جهود المملكة للنهوض بالقطاع

وضعت وزارة البيئة والمياه والزراعة عن خطة لتطوير قطاع النفايات في المملكة تتضمن الوصول إلى إعادة تدوير تصل إلى (95%) بما يسهم في الناتج المحلي بنحو (120) مليار ريال، فضلاً عن تحقيق الاستدامة من خلال إعادة تدوير تصل (100) مليون طن سنوياً، إضافة إلى توفير أكثر من (100) ألف فرصة عمل للمواطنين والمواطنات وفق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

« ما يعاد تدويره في قطاع إدارة النفايات بالمملكة في الوقت الحاضر لا يتجاوز (3%) أو (4%) وهو معدل متواضع، فيما تستهدف خطة الوزارة إعادة تدوير تصل إلى (95%)، حيث تؤكد الوزارة وجود نفايات صناعية ضارة كالطبية والتعامل معها يكون على أساس علمي صحيح مما يجنب المواطنين ويجنب المجتمع أيضاً أخطار جمة، في وقت تمتلك المنظومة مركزاً يعنى بإدارة النفايات وتنظيم القطاع من خلال العمل مع القطاع الخاص؛ للوصول إلى مستهدفات الوزارة في القطاع.



المركز الوطني لإدارة النفايات (موان)

« قام المركز الوطني لإدارة النفايات (موان) بجهود مُضنية للارتقاء بقطاع إعادة التدوير في المملكة وتعظيم العائد منه وذلك من خلال عدد من الإجراءات والمبادرات أهمهم مبادرة مستدام والتي سيتم توضيحها على النحو التالي:

مبادرة مستدام

« أهداف مبادرة مستدام :

- الحفاظ على البيئة: عن طريق تقليل النفايات من خلال انتهاج السلوكيات المحققة للاستفادة القصوى لها.
- ضمان اعتماد تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري: من خلال تحويل النفايات البلدية من عبء بيئي إلى قيمة اقتصادية.
- نشر الوعي والمشاركة الاجتماعية: حيث تسعى مبادرة مستدام إلى إشراك المجتمع في عملية الحفاظ على البيئة من خلال تطبيق الممارسات المثلى لتقليل النفايات.
- تعزيز مسؤولية الجهات المجتمعية: من خلال العمل على نشر مبادرات تفرس المفاهيم الحديثة للتعامل مع النفايات وتقويم السلوكيات الشائعة بالمجتمع.

« هي مبادرة أطلقها ويشرف عليها المركز الوطني لإدارة النفايات (موان) ، وتتمثل فكرة المبادرة في أخذ تعهد طوعي من الشركات والمؤسسات بالحد من إنتاج النفايات والعمل على إعادة تدويرها من خلال تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري، بما يدعم لأهداف التنمية المستدامة بهدف الحفاظ على حق الجيل الحالي والأجيال المستقبلية بالتنعم ببيئة آمنة وصحية، فضلاً عن تعزيز المسؤولية المجتمعية على صعيد الأفراد والمؤسسات.

تابع- تحديات إعادة
التدوير وأهم جهود
المملكة للنهوض
بالقطاع

الشركة السعودية الاستثمارية لإعادة التدوير

أنشئ صندوق الاستثمارات العامة عام 2017م الشركة السعودية الاستثمارية لإعادة التدوير "سرك"، بهدف تطوير أنشطة مختلفة للتعامل مع مختلف أنواع النفايات، وتمويل هذه الأنشطة بهدف بناء قدرات إعادة التدوير في المملكة، وبناء اقتصاد دائري لتحقيق مستقبل مستدام، وتهدف شركة "سرك" إلى تحويل 82% من إجمالي النفايات بعيداً عن المрам بحلول عام 2035، عبر إعادة التدوير، وإعادة الاستخدام، والمعالجة، وتحويل النفايات إلى طاقة.

أهداف سرك

تابع- تحديات إعادة
التدوير وأهم جهود
المملكة للنهوض
بالقطاع

« **تعزيز الاقتصاد الدائري:** من خلال إدارة النفايات واستثمار الموارد بشكل فعال عن طريق إعادة استخدام وتدوير المواد المختلفة لإدخالها في مواد جديدة بهدف خفض معدلات النفايات ورفع كفاءة الموارد بما يسهم في بناء مستقبل مستدام.

« **الاستثمار على المدى الطويل في الطاقة المتجددة:** حيث تلتزم الشركة بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، والهوائية في عمليات إدارة ومعالجة النفايات بما يسهم في تعزيز حلول الطاقة النظيفة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري مما يؤدي إلى خفض انبعاثات الغازات المؤدية إلى الاحتباس الحراري، والتخفيف من التأثيرات السلبية على البيئة.

« **خفض الانبعاثات الكربونية:** التزاماً من الشركة لتحقيق الحياد الكربوني وفق ما ورد في رؤية المملكة 2030 ومبادرة السعودية الخضراء حتى يتمكن جميع من في المملكة في الاستمتاع بالهواء النقي والمياه النظيفة وإتاحة الفرصة للأجيال الحاضرة والمستقبلية للتنعم ببيئة مستدامة وخضراء.

المحور الرابع الاتجاهات والفرص المستقبلية لقطاع إعادة التدوير





المستهدفات الوطنية لمعالجة وإعادة تدوير النفايات



مستهدف النفايات المعاد تدويرها ومعالجتها سنوياً وفق خطة وزارة البيئة والمياه والزراعة.



النسبة المستهدفة للنفايات المعاد تدويرها ومعالجتها في المملكة بحلول عام 2030.



إجمالي الفرص الوظيفية المستهدف توفيرها في قطاع إعادة التدوير وفق خطة وزارة البيئة والمياه والزراعة.



مستهدف مساهمة قطاع النفايات في الناتج المحلي الإجمالي وفق رؤية المملكة 2030م.

المصدر: وزارة البيئة والمياه والزراعة.

أهم الفرص المستقبلية للنهوض بقطاع إعادة التدوير

بلغت الفرص الاستثمارية غير المستغلة في القطاع حوالي 234 فرصة استثمارية في قطاع البيئة منشورة على منصة فرص في أغسطس 2025 منها 34 فرصة في المنطقة الشرقية وغالبية تلك الفرص في قطاع إعادة التدوير وجمع ومعالجة النفايات، وفي هذا الإطار سيتم استعراض أهم تلك الفرص على النحو التالي:



2.5
مليار ريال

حجم السوق المتوقع
في 2030م

تدوير مواد البناء

فرص تدوير مواد البناء عن طريق تدشين منصات إلكترونية تعمل على التوفيق بين الشركات في مجال نفايات مواد البناء مما يسهم في إعادة استخدام مواد البناء، أو بيع المواد الزائدة منها مما يقلل من نفايات مواد البناء، ويزيد من الاستدامة، بل تخفيض تكلفة البناء والعمران، فإن نشاط تدوير مواد البناء مرشح للنمو ليصل لحوالي 2.5 مليار ريال عام 2030م حال تم استغلال الفرص الاستثمارية به.

المصدر: شركة (Grand View Research)، آفاق قطاع إدارة النفايات للمملكة العربية السعودية.



5.6
مليارات ريال

حجم السوق المتوقع
في 2030م

تدوير الإلكترونيات

يعد قطاع إعادة تدوير النفايات الإلكترونية والبطاريات أحد أكبر القطاعات الواعدة في المملكة حيث يسهم ذلك في استخراج بعض المعادن ذات العائد الاقتصادي مثل الليثيوم والنيكل وبالتالي يسهم في تقليل الاعتماد على استيراد تلك المعادن وتعزيز المحتوى المحلي، تلك الفرص الاستثمارية الذي إن تم استغلالها سيصبح حجم السوق نحو 5.6 مليارات ريال عام 2030م.

المصدر: شركة (Mordor Intelligence) تقرير قطاع إعادة تدوير النفايات بالسعودية عام 2025-2030م.



2.5
مليار ريال

حجم السوق المتوقع
في 2030م

تدوير البلاستيك

إن الاستثمار في قطاع إعادة تدوير البلاستيك يعد واحدًا من أفضل الفرص الاستثمارية المتاحة في أنشطة إعادة التدوير بالمملكة ويتوقع نمو هذا النشاط خلال السنوات القادمة، وجدير بالإشارة أن تلك الفرص الاستثمارية إذا تم استغلالها سيصبح حجم السوق حوالي 2.5 مليار ريال.

المصدر: شركة (Grand View Research)، آفاق نشاط تدوير البلاستيك للمملكة العربية السعودية.

أهم الفرص المستقبلية للنهوض بقطاع إعادة التدوير



234

مليون ريال

حجم السوق المتوقع
في 2033م

تدوير الملابس

فرص الاستثمار في تقنيات تدوير الملابس والمنسوجات حيث تعمل تلك التقنيات على تحليل مزيج البولستر والقطن إلى مواد خام قابلة لإعادة الاستخدام في تصنيع أقمشة جديدة، مما يساهم في خفض الواردات والاعتماد على الغزل والخياط الخام، ويعزز من المحتوى المحلي في صناعات المنسوجات، كما يتوقع أن ينمو القطاع ليصل حجم 234 مليون ريال بحلول عام 2033م.

المصدر: شركة (IMARC) تقرير آفاق قطاع إعادة تدوير الملابس بالسعودية عام 2033م.



453.4

مليون ريال

حجم السوق المتوقع
في 2030م

تدوير البطاريات

توجد فرص متميزة لإعادة تدوير البطاريات في المملكة خلال السنوات القادمة، لما له من فوائد اقتصادية وبيئية عديدة منها خفض تكاليف الإنتاج، وتقليل النفايات الإلكترونية، وتوفير المواد الخام النادرة مثل الليثيوم والكوبالت والنيكل، كما أن هذا النشاط أحد أهم النشاطات المرشحة للنمو بقطاع إعادة التدوير ليصل إلى 453.4 مليون ريال عام 2030م.

المصدر: شركة (Grand View Research) قطاع تدوير البطاريات بالمملكة العربية السعودية.

النتائج والتوصيات



أولاً: النتائج

عقب دراسة قطاع إعادة التدوير في المملكة وأهم مؤشرات واتجاهاته وكذا التحديات التي تواجه هذا القطاع، بالإضافة إلى آفاق القطاع تمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج سيتمّ إيضاحها على النحو التالي:



« بلغت حجم النفايات في المملكة حوالي 23.8 مليون طن عام 2023، مقارنة بحوالي 19.9 مليون طن عام 2022، كما بلغ متوسط إجمالي النفايات البلدية حوالي 22.3 مليون طن خلال الخمس سنوات، فعلى الرغم من الحجم الكبير للنفايات البلدية إلا أن ضعف عمليات الفرز وتصنيف النفايات من البداية وخلطها بالنفايات العضوية من المصدر تحول دون الاستفادة من إعادة التدوير تلك النفايات التي لم تزد نسبتها عن 3% عام 2023م.



« بلغت أعداد المنشآت العاملة في مجال إعادة التدوير حوالي 1365 منشأة في مختلف أنحاء المملكة عام 2024م يعمل بها حوالي 87.9 ألف عامل.



« يواجه قطاع إعادة التدوير في المملكة تحديات عديدة أهمها ضعف حجم الاستثمارات في تقنيات إعادة التدوير وإدارة النفايات، بجانب ضعف ثقافة فرز النفايات سواء النفايات المنزلية أو الصناعية، يضاف إلى ذلك ضعف الاستثمار في الأجهزة الإلكترونية الخاصة بجمع البلاستيك والعبوات المعدنية، بالإضافة إلى عدم تفضيل المصانع والمستثمرين للمواد المعاد تدويرها، بجانب صعوبة إعادة تدوير بعض المواد.

النتائج والتوصيات

تابع- أولًا: النتائج



توجد **مستهدفات وطنية لنمو قطاع إعادة التدوير** أهمها زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 120 مليار ريال وفقًا لمستهدفات رؤية المملكة 2030، بالإضافة إلى تدوير ما يقرب من 100 مليون طن نفايات سنويًا، وإتاحة 100 ألف فرصة وظيفية.



هناك **فرص استثمارية واعدة في قطاع إعادة التدوير بالمملكة** حيث بلغت الفرص الاستثمارية غير المستغلة حوالي 234 فرصة استثمارية في قطاع البيئة بمختلف أنحاء المملكة منها 34 فرصة في المنطقة الشرقية وفقًا لمنصة فرص.



شملت **الفرص الاستثمارية المتاحة بقطاع إعادة التدوير أنشطة متنوعة أبرزها:** أنشطة تدوير البلاستيك، وتدوير الإلكترونيات، ونشاط تقنيات تدوير الملابس والمنسوجات، قطاع إعادة أصف إلى ذلك نشاط تدوير مواد البناء وغيرها من النشاطات.



تابع- النتائج والتوصيات

ثانيًا: التوصيات

إن النهوض بقطاع التدوير في المملكة لتحقيق المستهدفات الوطنية المُبتَغاة يتطلب اتخاذ المزيد من الجهود المُضنية من أجل تنمية وتطوير القطاع وإبراز الميز النسبية والفرص الاستثمارية الموجودة في القطاع وفي هذا السياق سيتم تسليط الضوء على مجموعة من التوصيات عقب الدراسة المستفيضة للقطاع بالمملكة وذلك على النحو التالي:



« **إتاحة مزيد من الحوافز للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة** خاصة في نشاط جمع وفرز النفايات القابلة لإعادة التدوير بما يتيح للشركات الناشئة والمبتكرين في تطوير تقنيات جديدة لإعادة التدوير.



« **تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص** لعقد تحالفات استراتيجية من شأنها استغلال الفرص المتاحة في القطاع بما يساهم في تحقيق المستهدفات الوطنية المنشودة من قطاع إعادة التدوير، ورفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مثل إنشاء مجمعات فرز وتدوير حديثة.



« **التوسع في تطوير البنية التحتية لصناعات إعادة التدوير** فمن المهم التوسع في إنشاء مراكز كبيرة متخصصة في جمع وفرز المواد القابلة لإعادة التدوير، بجانب إتاحة شبكات نقل وتخزين متخصصة لمواد إعادة التدوير.

تابع- النتائج والتوصيات

تابع- ثانيًا: التوصيات



« توفير المزيد من الحوافز للمستهلكين لفصل المواد القابلة لإعادة التدوير، بجانب تكثيف برامج التوعية الشاملة لفصل وفرز النفايات تلك الإجراءات متبعة في أفضل الممارسات الدولية وأثمرت عن ارتفاع معدلات إعادة التدوير.



« تحفيز القطاع غير الربحي للمشاركة في عمليات الفرز والجمع عن طريق تشجيع المتطوعين للقيام بتلك العمليات وذلك من خلال شراكة تتم بين المركز الوطني للقطاع غير الربحي، والمركز الوطني للقطاع غير الربحي، والشركة السعودية للاستثمارية لإعادة التدوير - سرك.



« إطلاق برامج صناعية بالشراكة مع الشركات العالمية العاملة في مجال إعادة التدوير بهدف تحسين جودة المنتجات المعاد تدويرها وخفض تكلفة إنتاجها بما يجعلها تنال قبول المستهلكين والمستثمرين الأمر الذي يجعل المنتجات المعاد تدويرها ذات جدوى اقتصادية.



« إنشاء منصة موحدة للربط بين المنشآت الصناعية للإفصاح عن نوعية النفايات للاستفادة منها من أي جهات أخرى ترغب في إعادة تدويرها.

تابع- النتائج والتوصيات

المراجع

المراجع العربية:

1. الهيئة العامة للإحصاء، نشرة الإحصاءات البيئية 2023م.
2. الهيئة العامة للإحصاء، المسح الاقتصادي الشامل 2023م.
3. الهيئة العامة للإحصاء، نشرة الحسابات القومية 2023م.
4. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بيانات أطلس الأعمال 2024م..
5. مجلة هارفارد بزنس ريفيو العربية يونيو 2023م، مقال إعادة التدوير.
6. - الموقع الرسمي للمركز الوطني لإدارة النفايات (موان)، مبادرة مستدام.
7. الموقع الرسمي للشركة السعودية للاستثمارية لإعادة التدوير(سرك)، صفحة عن سرك.
8. الموقع الرسمي لوزارة البيئة والمياه والزراعة، مقال خطة لتطوير قطاع النفايات بالمملكة.
9. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تقرير منشآت للربع الرابع من عام 2024م.
10. مانع، ازدهار (2025)، (27 June مقال التحديات التي تواجه إدارة النفايات الصلبة في دول مجلس التعاون الخليجي | EcoMENA.

المراجع الأجنبية:

1. UNEP, Global Waste Management Outlook 2024 - Beyond an age of waste: Turning rubbish into a resource. (2024).
2. Mordor Intelligence, Saudi Arabia Waste Management Market Size & Share Analysis - Growth Trends and Forecast (2025 - 2030).
3. Grand View Research, Saudi Arabia Battery Recycling Market Size & Outlook.
4. Grand View Research, Saudi Arabia Plastic Recycling Services Market Size & Outlook.



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER



قطاع تطوير الأعمال | مركز الاستثمار والدراسات
جميع الحقوق محفوظة ©